السماح لطالبي اللجوء بالحصول على وظائف : المحكمة العليا ترفع الحظر

المحكمة الدستورية ترفع الحظر على الامرين الاداريين اللذان هم موضع خلاف و كان موضوعهما منع طالبي اللجوء في النمسا من دخول سوق العمل. وبهذا سقط الحظر على البدأ بالتعليم المهني Lehre.

الصحفي : András Szigetvari 14. Juli 2021, 09:52

حتي الآن لم يكن من الممكن لطالبي اللجوء العمل بإستثناء في قطاع الزراعة.

كان هناك نزاع قانوني وسياسي استمر لسنوات: هل يحق لطالبي اللجوء في النمسا الذهاب للعمل بعد فترة معينة من أجل كسب عيشهم؟ حتى الآن كانت القواعد صارمة للغاية. مع إستثناءات قليلة جدا حرم طالبي اللجوء دائما من الحصول على وظائف.

راجعت المحكمة الدستورية هذا النظام وألغت القواعد التي تم تنفيذها في السابق فيما يتعلق بنقطتين حاسمتين.

على وجه التحديد يتعلق الامر بقرارين إداريين صادران عن وزير العمل السابق مارتين بارتنشتين (من حزب الشعب النمساويÖVP) من عام 2004 و وزيرة العمل بآته هارتينجر-كلين (من حزب الاحرار FPÖ) من عام 2018. تُحدد هذه القرارات الإدارية في واقع الامرالقواعد المتعلقة بالسماح لطالبي اللجوء بالعمل في النمسا. القرار الإداري لوزير العمل الاسبق بارتنشتين يقول أن طالبي اللجوء لا يجوز لهم العمل إلا كمساعدين للحصاد أو كعاملين موسميين. أما القرار الإداري لهارتينجر-كلين فهذا ألغى السماح المؤقت لطالبي اللجوء بالتدريب المهنى Lehre .

القرارات الإدارية تتعارض مع الدستور

لطالما أعتبرت هذه السياسات حساسة من الناحية القانونية. القرارات الإدارية لها تأثير داخلي فقط في النظام القانوني النمساوي وهذا لكي تُلزم الإدارة - على سبيل المثال بحيث يتم تفسير القانون القائم في إتجاه معين.

القراريين الإداريين المذكوران من قبل يتخطون ذلك إلى حد كبير: حيث يلزمان موظفي الـ AMS (وهو مكتب العمل النمساوي) في المكاتب المحلية للـ AMS بالتصويت دائما بـ "لا" عند تقديم طالبي اللجوء على طلب تصريح عمل. يجلس في هذه اللجان ممثلو أصحاب العمل وممثلو العاملين و الموظفين وموظفي الـ AMS. للحصول على تصريح العمل لابد أن يكون قرار اللجنة بالإجماع، وهذا يعني أن هذا القرار الإداري يضمن عدم منح التصريح إلا بالإستثناءات المذكورة من قبل.

ألغت المحكمة الدستورية هذه القواعد الأن: وفقا لما يقوله القضاه فلهذه القرارات الأدارية آثار خارجية بالفعل لأنها تؤدي إلى منع طالبي اللجوء من الدخول إلى سوق العمل بشكل عام ودون فحص الحقائق لكل حالة على إنفراد.

Dieses Projekt wird von der Europäischen Union gefördert.

ترجع المحاكم و الـ AMS في قراراتها تجاه طالبي اللجوء إلى هذه القرارات الإدارية كما لو كانت هذه هى القواعد المتفق عليها قانونياً وليس فقط أوامر إدارية داخلية. لذلك يجب تصنيف القرارات الإدارية في الواقع على إنها مرسوم وبالتالي كان ينبغي نشرها في الجريدة الرسمية للقانون الفيدرالي. ومن هنا يجب أن يتم إلغائهم على الفور. المراسم لها الاسبقية على القرارات الإدارية. عند تفسير القانون من الممكن أن يكون لها تأثير خارجي.

الطلب مرفوض

حسب قرار قضاة المحكمة العليا تنطبق القواعد على طالبي اللجوء مثلما تنطبق على المهاجرين الآخرين من الدول خارج الإتحاد الأوروبي. بمعنى آخر: يجب على المجلس الأستشاري المحلي للـ AMS المذكور سابقاً فحص كل حالة على حدة. إذا لم يتم العثور على مواطن مؤهل أو مواطن مناسب من دول الإتحاد الأوروبي لهذه الوظيفة، فيجب منح الدخول إلى سوق العمل.

يجب أن يكون قد تم قبول طلب طالب اللجوء والبدء في إجراءات اللجوء منذ ثلاثة أشهر ـ لا يجوز أن يكون هو أو صاحب العمل قد أنتهك في السابق قانون توظيف الأجانب ويجب بالطبع أن يتوافق الأجر مع عقد الاتفاق الجماعي Kollektivvertrag .

توضح هذه القيود أن هذا القرار لا يسمح لعشرات الآلاف من طالبي اللجوء العمل. لاكن يبدوا انه تسهيل واضح بالمقارنة بالوضع الراهن. سيُسمح لطالبي اللجوء البدء بالتدريب المهني Lehre مرة أخرى. بالطبع سيصبح هذا مثيراً للإهتمام في القطاعات والمناطق التى يوجد بها عدد قليل من المتقدمين المحليين.

السؤال هنا بطبيعة الحال ما إذا كان التحالف الفيروزي والأخضر يرى أن هناك حاجة للتصرف، المسؤل حالياً هو وزير العمل مارتن كوخر (ÖVP) . الاطار القانوني هو التوجيه من الاتحاد الاوروبي منذ عام 2015 الذي ينص على وجوب فتح سوق العمل لطالبي اللجوء.

بداءت القصة بسباك في التدريب

تعود حقيقة تولي أعلى القضاه لهذه المسألة إلى طالب لجوء أراد أن يبدأ كسباك في التدريب Sprenglerlehring في عام 2019 والمحامية ميخائيلا كرومر. رفض مكتب العمل (AMS) طلب المواطن الباكستاني وأيدت المحكمة الأدارية الأتحادية هذا القرار. لجأت المحامية كرومر إلى المحكمة العليا. لم يتم الحسم في القضية من قبل القضاه، لكنهم لبو طلب المحامية وراجعوا القرارات الأدارية.

تقول المحامية كرومر في ضوء هذا الموضوع: "إن قرار المحكمة الدستورية هو نجاح كبير لدولة القانون."

هذه القرارات الإدارية أدت إلى وجود وضع غير قانوني لسنوات طويلة. "كلما طالت مدة وجود هذا الوضع ، زاد الافتراض بأن الوضع القانوني مناسب. يُظهر القرار الأن أن مجرد وجود نُظُم وقواعد لفترة طويلة لا يعني انها متوافقة مع القانون. بغض النظر عن الاشخاص المستهدفين."

Dieses Projekt wird von der Europäischen Union gefördert.

وزارة العمل تريد مراجعة القرار الأن. والهدف من ذلك "ضمان استمرار الممارسة الحالية فى التنفيذ."

(András Szigetvari,14. Juli 2021)

https://www.derstandard.at/story/2000128174346/jobzugang-fuer-asylwerber-hoechstgericht-hebt-einschraenkungen-auf?ref=article&fbclid=IwAR18Nt28YAaIfo9-XDZbWo5_7sC8tys81yJ1AxgbICyyHNK_F-C7NurdLVs

تمت ترجمة هذه المقالة من جريدة ديرشتاندرت بواسطة المترجمة سوزانه موسى

Dieses Projekt wird von der Europäischen Union gefördert.